



إلى
السيد النائب الفاضل بنتركية
تحت إشراف
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الحالة التي وصل إليها ميناء قليبية وبعض الاستفسارات الأخرى.
المرجع: مراسلتكم بتاريخ 31 أكتوبر 2023.

وبعد، جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه، بخصوص الحالة التي وصل إليها ميناء قليبية وبعض الاستفسارات الأخرى، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

الجواب 1:

بخصوص تأخير أشغال صيانة وتهيئة ميناء الصيد البحري بقليبية، فقد تم القيام بدراسة تهيئة الميناء التي أفضت إلى اختيار فرضية تقدر كلفتها بـ 15 م د. وعليه، تم ترسيم إنجاز الأشغال خلال ميزانية التنمية لسنة 2016، وتم الإعلان عن طلب عروض أول في شهر جويلية 2016 ولكنه كان غير مثمر لعدم ورود عروض، فتم الإعلان عن طلب عروض ثان خلال نفس السنة وتقدمت شركة "ETEP" بعرض وحيد قدره 26 م د، مما أدى إلى إعلان طلب العروض غير مجدي نظرا لغياب المنافسة من جهة ولغلاء الأسعار من جهة أخرى. وقد تم اعتبار طلب عروض ثالث في الغرض غير مجدي لنفس الأسباب.

ولتجاوز هذه الوضعية، تم الإعلان عن طلب عروض للمرة الرابعة سنة 2017 بعد إدخال بعض التعديلات على كراس الشروط (تقسيم المشروع إلى 4 أقساط)، مع طلب فتح اعتمادات إضافية تقدر بـ 8 م د باعتبار أن العرض المالي الأقل كلفة كان في حدود 23 م د، غير أن طلب العروض كان غير مثمر.

وقد تم، خلال سنة 2018، تعديل كراس الشروط (تقسيم المشروع إلى 5 أقساط)، فتم إسناد القسط الأول من الصفقة لمقاولته "SOMATRASM" والقسط الثاني لمقاولته "BEDIS" والقسط الثالث لمقاولته "ETM"، وإعادة الإعلان عن طلب العروض بالنسبة للقسطين 4 و5.

غير أنه، بالنسبة للقسط الثالث، فقد امتنعت مقاولته "ETM" عن تركيز الحاضرة، مما أدى إلى فسخ العقد معها وإعادة القيام بطلب العروض المتعلق بإنجاز الطرقات والشبكات

المختلفة في مناسبتين ليتم اختيار شركة مختار بودخان لإنجاز القسط الثالث والصفقة حاليا في مرحلة مناقشة الأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أنه، إضافة إلى التأخير الحاصل في إسناد الصفقة، فقد شهدت الأشغال توقفا لفترات زمنية مطولة نظرا لفترة الحجر الصحي الشامل والجزئي بين شهري مارس وجوان 2020، كما توقفت الأشغال لأسباب فنية.

الجواب 2:

بخصوص الحالة الكارثية لميناء الصيد البحري بقلبيبة، فينتظر مع انطلاق أشغال القسط الثالث أن تتحسن وضعية الميناء، حيث ستتم تهيئة الطرقات وجميع الشبكات، وبالتالي تنظيف جميع المساحات، كما أن استكمال إنجاز القسطين الأول والثاني سيساهم في تحسين الوضعية البيئية بالميناء.

الجواب 3:

بخصوص متابعة تجاوزات الشركة التي بدأت في إنجاز المشروع وتخلت عنه، فقد تم توجيه تنبيه لمقاوله "ETM" بواسطة الفاكس بتاريخ 8 سبتمبر 2020 ومباشرة بتاريخ أول أكتوبر 2020 وعبر رسالة مضمونة الوصول بتاريخ 12 جانفي 2021، غير أن الشركة المعنية لم تستجب، فتم فسخ العقد معها على أن تتحمل مصاريف الصفقة الجديدة. وسيدخل هذا الإجراء حيز التنفيذ بعد إبرام العقد مع المقاول الجديدة. كما سيتم تطبيق نفس التمشي مع مقاوله "BEDIS" عند استكمال بقية الأشغال مع مقاوله أخرى.

الجواب 4:

بخصوص رؤية وبرنامج الوزارة لتشجيع الفلاحين والمستثمرين في معتمديتي قليبية وحمّام الغزاز، لما يتوفر في هذه المنطقة من أراضي فلاحية وسقوية وتشجيع صغار الفلاحين للاندماج في هذا الميدان، فإن عمل الوزارة يركز على رؤية قوامها الصمود والاستدامة والاندماج.

وفي إطار تطبيق مقتضيات الأمر عدد 389 المؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة طبقا لقانون الاستثمار، فينتفع بقروض عقارية لشراء أرض فلاحية وتهيتها في ضيعة فلاحية تكون وحدة اقتصادية قائمة بذاتها قصد إنجاز مشاريع فلاحية:

- الشبان الحاملون لشهادة تكوين في الميدان الفلاحي،
- الفنيون الحاملون لشهادات من معاهد التعليم العالي الفلاحي أو التكوين في الفلاحة،
- الراغبون في اقتناء منابات شركائهم في الملك على الشيع.

ويتم تسديد القروض العقارية الفلاحية على مدة 25 سنة منها 7 سنوات إهمال وبفائض قدره 3 % ويتم توزيع مبلغ فوائض رأس المال الخاصة بسنوات الإهمال السبعة على بقية الأقساط الثمانية عشرة لتسديد القرض.

كما يتم تمتيع الاستثمارات في القطاع الفلاحي بامتيازات مالية (منح عند الاستثمار) وامتيازات جبائية.

الجواب 5:

بخصوص حق الجهة في حصّة صيد التّن الأحمر، فقد تمّ تقليص أسطول الصيد النشط بالبلاد التونسية من 41 إلى 21 مركب صيد سنة 2012. غير أنّه، وبعد تحسّن حالة مخزون التّن الأحمر من خلال نتائج البحث، أقرّت اللجنة الدولية لصون التّنات ابتداء من سنة 2015 الزيادة في الحصص المخصصة لكل دولة.

وفي هذا الإطار تمّ إقرار إسناد رخص جديدة لصيد التّن الأحمر وفقا لمقاربة "طاقة الصيد" المفروضة من قبل اللجنة الدولية لصون التّنات، على أن لا تتعدى الحصّة الوطنية السنوية. وقد تحسّلت ولاية نابل على رخصتي صيد الأولى سنة 2019 والثانية سنة 2020.

وتجدر الإشارة إلى أنّه في إطار مزيد حوكمة نشاط صيد التّن الأحمر والمحافظة على ديمومته، انطلقت الوزارة في مشروع لتحسين هذه المنظومة من خلال تعديل النصوص الترتيبية التي تنظمها وذلك في إطار مقاربة تشاركية.

الجواب 6:

بخصوص توفير المياه للفلاحين وللإستعمال اليومي للعائلات:

بالنسبة لمياه الري، فيوجد بمعتمدية قليبية مناطق سقوية عمومية على مساحة حوالي 424 هك تتزود كلها عبر سدود تلية وهي الحجار وتاوشة وهميلة بطاقة استيعاب جمليّة قدرها 6750 ألف م³. وتشهد هذه المنشآت المائية خلال السنوات الأخيرة نقصا كبيرا في الموارد المائية بسبب انحباس الأمطار والتغيرات المناخية.

وفي إطار استغلال الموارد المائية غير التقليدية عبر تثمين المياه المستعملة المعالجة، انطلقت المصالح الفنية بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل، خلال سنة 2023، في دراسة لإحداث 6 مناطق سقوية عمومية تتزود بمياه الري عبر 6 محطات تطهير على مساحة جمليّة قدرها حوالي 550 هك منها 100 هك بقلبيبة عبر محطة التطهير بقلبيبة لري الأعلاف والأشجار المثمرة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النوعية من المياه مستغلة منذ عدة سنوات من طرف أحد الفلاحين الخواص بقلبيبة على مساحة 35 هك من القوارص والرمال والأعلاف.

أما بالنسبة لمياه الشرب بالوسط الريفي، فيتولى مجمع تنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري بمنطقة منزل إبراهيم من معتمدية قليبية، والذي يعتبر من المجامع الناجعة بالجهة، إنجاز مشروع لتغيير القنوات بأخرى أكبر حجما وبطول 5 كلم وذلك في إطار صفقة مبرمة ضمن تدخلات المجلس الجهوي، وقد بلغت نسبة تقدّم الإنجاز 65 %.

والسلام.

رئيس ديوان وزير الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري
عبد الرؤوف العجيمي